

The Sultanate of Oman in the international Order between 1980 and 1991

Shatha Alhusseini

Supreme Judicial Council, Ramallah, Palestine, shatha.alhusseini@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anutr_b

Recommended Citation

Alhusseini, Shatha () "The Sultanate of Oman in the international Order between 1980 and 1991," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 36 : Iss. 1 , Article 4.

Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anutr_b/vol36/iss1/4

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

سلطنة عُمان في النظام الدولي في المدة ما بين 1980 وحتى 1991

The Sultanate of Oman in the international Order between 1980 and 1991

شذى الحسيني

Shatha Alhusseini

مجلس القضاء الأعلى، رام الله، فلسطين

Supreme Judicial Council, Ramallah, Palestine

الباحث المرسل: shatha.alhusseini@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2019/9/11)، تاريخ القبول: (2020/2/2)

ملخص

تتبع أهمية الدراسة من انفراد التجربة العُمانية والسياسة الخارجية للسلطنة عن باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهو ما سيُظهر الجوانب التي تميّز السلطنة كعنصر مختلف، حيث تتسم سياستها بالحياد، وانعدام الطموح السيادةي رغم امتلاكها للمقومات التي تمكّنها من ذلك، مثل الموقع الاستراتيجي، والقوة الاقتصادية والعسكرية. وخلص البحث إلى أن سياسة عُمان قائمة على إقامة علاقات سلمية وتعاونية مع كل دول العالم؛ بهدف الحفاظ على سيادتها من أي تدخل دولي، مع حرصها على المحافظة على موقعها الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، دولة فاعلة، النظام الدولي.

Abstract

The importance of the study stems from the uniqueness of the Omani experience and the foreign policy from the rest of the Gulf Cooperation Council countries, which will show the characteristics of the Sultanate as a different element. Its policy is neutral, and there is a lack of sovereign ambition despite having all the potentials to do so, such as strategic position, economic and military strength. The research concluded that Oman's policy was based on peaceful and cooperative relations with all countries of the world; with the aim of preserving its sovereignty from any international interference, while maintaining its strategic position.

Keywords: Foreign Policy, Functioning State, International Order.

مقدمة عامة

تشكل مجموعة من المعطيات والإمكانات العامل ذات التأثير الأكبر في تحديد موقع الدولة من النظام الدولي، ومدى تفاعلها مع النظام الذي تعيش كجزء منه، ولدراسة هذا التفاعل، يجب إسقاط عدد من المتغيرات الخارجية على الدولة ومراقبة سلوكها في التعاطي معه، وهو ما يحدد لنا فيما إذا كانت دولة ذات تأثير وتأثير في مجرى النظام، أم أنها مجرد وحدة تقبل الإسقاطات المترتبة على أي وضع جديد.

وبحكم النظريات التي تحلل سلوك وتطور النظام الدولي، فإنه من الممكن تخيل النظام الدولي كخلية محددة الحجم، تتجزأ من الداخل إلى قطع متلاصقة غير متساوية في الحجم، قابلة للتقلص والتمدد بحسب ما تمتلكه من قوة اقتصادية وقوة عسكرية، وهو ما أوضحه (بول كينيدي) بصعود وهبوط القوى العظمى، حيث إن النظام الدولي متغير بحسب صعود قوى جديدة وهبوط أخرى.

ولكن في بعض النماذج التي ظهرت - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - التي تعدّ فعلياً بداية استقرار النظام الدولي، لا تتبع هذا النموذج وأهمها: دولة اليابان الحديثة التي يحوي دستورها مادة تمنعه من امتلاك قوة عسكرية فعلية، ونجدها نداءً لبعض الدول، كما نجدها قوة صاعدة لها مستقبل مؤثر على الصعيد الدولي، وفي المقابل نجد دولاً تتوافر فيها شروط (بول كينيدي) لكنها غير مؤثرة في النظام الدولي، ويقودنا هذا إلى التساؤل عن إمكانية وجود عوامل أخرى تؤثر في موقع الدولة في النظام، وأول ما يحضر هو نوع القيادة التي تتولى زمام الأمور، وإذا أمكن تسميته بـ "طموح" الدولة بأن تكون فاعلة أم لا.

فدولة مثل سلطنة عُمان تمتلك من الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية ما يجعلها مؤهلة من أن تكون دولة فاعلة، إذاً فما هو السبب وراء الشكل الذي تتخذه السياسة الخارجية العُمانية؟

في كثير من الأحداث والمواقف التي تدور في الخليج -على الأقل- تقوم الدول بتقدير الموقف، وتعبّر عن مدى تأثرها به، والحصيلة تكون أن الموقف العُمني هو الأكثر غموضاً إن لم يكن غير معلن، فلماذا لا تقوم عُمان بدور يضاهاه ما تقوم إيران أو السعودية مثلاً من حيث تفاعلاتها وطموحاتها الإقليمية والدولية؟

لمحاولة التوصل لإجابات تقريبية، سيقوم الباحث بدراسة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بشكلها الرسمي، ومقارنتها بعدد من الأحداث الفاصلة في النظام الدولي إقليمياً ودولياً، المتلخصة في حربي الخليج الأولى والثانية، بالتزامن مع عرض موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأحداث ذاتها؛ لأغراض المقارنة، والتوصل لنتيجة فيما إذا كان الموقف الرسمي والفعلية العُمني قد تغير في كلتا الحالتين، وما السبب في ذلك؟

أهمية البحث

إنّ الحديث عن دولة مثل سلطنة عُمان، يختلف اختلافاً كبيراً عن النمط الخليجي السائد، وبالتالي فإن أهمية البحث تنبع من إفراد التجربة العُمانية والسياسة الخارجية للسلطنة عن باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أضف إلى ذلك، فإن الدراسات والأدبيات التي تناولت التجربة العُمانية خلال تلك المدة تكاد تكون معدودة ومحصورة، مما يجعل البحث نادراً وفريد من نوعه خاصة بموضوع حياد السياسة العُمانية.

أهداف البحث

- إجراء دراسة معمقة لسياسة سلطنة عُمان الخارجية ومقارنتها مع سياسة دول مجلس التعاون الخليجي .
- بيان وتوضيح أسباب انفراد التجربة العُمانية عن غيرها من الدول .

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة كون سلطنة عُمان تمتلك من المقومات ما يجعلها دولة فاعلة، سواءً على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي إلا أنه يندم الطموح السيادي لديها، ولا تسعى لزيادة حجمها في النظام الدولي.

فرضية البحث

كفرضية قابلة للنفي أو التأكيد تفترض الدراسة انعدام الطموح السيادي لسلطنة عُمان رغم امتلاكها للمقومات التي تمكّنها من ذلك مثل الموقع الاستراتيجي والقوة الإقتصادية والعسكرية، كما تفترض بأن سياسة عُمان الخارجية تتسم بالحيادية وتقوم على السلم والتعاون مع كل الدول.

أسئلة الدراسة

- هل تمتلك سلطنة عُمان طموح سيادي، وهل تسعى إلى تطوير ذاتها إقتصادياً وعسكرياً؟
- هل تؤمن سلطنة عُمان بقدرة الأحلاف الدولية والإقليمية على توفير الحماية للدولة؟
- هل سياسة سلطنة عُمان الخارجية تقوم على السلم والتعاون؟

المنهج العلمي، الإطار النظري

ركز فان دالين (1979) على أهمية الفروض في البحث التاريخي بقوله: (ولا يكفي المؤرخون بمجرد تجميع السجلات والأثار، وإخضاعها للنقد الدقيق، ثم تقديم أكوام المعلومات التي جمعوها - من أسماء وأحداث وأماكن وتواريخ- إلى الناس "كحبات المسبحة"؛ وذلك أن شذرات المعلومات غير المترابطة لا تؤدي إلى تقدم مفيد للمعرفة).

وحتى إذا قام الدارسون بتجميع الحقائق وترتيب ما جمعه في نظام منطقي، فإنهم يخرجون رواية لا تفضل كثيراً سلاسل الأحداث غير المترابطة وغير المفسرة. إن الحقائق المنعزلة ليس لها معنى، لذلك لا يكتفي الباحثون بمجرد تجميع المعلومات أو وصفها وتصنيفها وفقاً لخصائصها الظاهرية، إنما يقومون بصياغة فروض مبدئية تفسر وقوع الأحداث والأحوال؛ لكي يكون لأعمالهم قيمة، ويبحثون عن العلاقات الخفية، أو الأنماط الكامنة، أو المبادئ العامة، التي تفسر أو تصف الظواهر التي يدرسونها، وبعد تكوين الفروض يبحثون عن الأدلة التي تؤيدها أو تنفيها⁽¹⁾.

وعليه فقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي في البحث؛ لكون المرحلة التي يغطيها الباحث قد انقضت، وهي محصورة بين عام 1980 إلى عام 1991، وكفرضية قابلة للنفي والإثبات فإن الباحث يفترض أن سلطنة عُمان - وبحكم عدد من المميزات أهمها: الموقع الاستراتيجي والقوة الاقتصادية والعسكرية - تمتلك من المقومات ما يجعلها دولة فاعلة، سواءً على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، فهل بمقدور دولة أن تعتمد سياسة خارجية ذات طبيعة منعزلة؟ وهل يمكن لدولة ما أن تنتهج سياسة خارجية ثابتة في خضم جو عالمي متغير؟.

من الواضح أن السلطنة ترى أنه من الأفضل الحفاظ على الوضع القائم كما هو عليه، وأن الطموح السيادةي ينعدم لديها، وهي ليست كباقي الدول التي تسعى لزيادة حجمها في النظام الدولي، وبما أن تلك المحدودية في الطموح - على اعتبار أن الدول كالأفراد تسعى لتطوير ذاتها وفرض سيطرتها على الآخرين - ليست ناجمة عن قصور عسكري أو اقتصادي - كما تظهر المصادر - فإنه يمكن أن نطلق تسمية (الدولة المحايدة إيجابياً) على النموذج العُماني، ويمكن استنتاج ذلك من دراسة مواقف السلطنة من قضايا معينة .

نظرية كينيدي حول القوى العظمى

نظراً لاعتماد الباحث المنهج التاريخي فقد وجد أن نظرية كينيدي هي إطار نظري مناسب للبحث، إذ يرى كينيدي في كتابه أن التاريخ عبارة عن مجموعة من الاستقرارات لوقائع تحدث؛ وبناءً عليها يتم التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وفي نظره يبقى الأمر منوطاً بالحظ بعدم حصول حوادث مفاجئة تغير من مسار التنبؤات، ومن هنا نستنتج أن لا شيء ثابت إلا بعد حدوثه⁽²⁾.

ويعتمد كينيدي على تحليله لنشوء وسقوط القوى العظمى على حجة واحدة: (حجة هذا الكتاب: أنه أقرّ بوجود قوة محرّكة للتغيير، نبعت أساساً من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وألقت بظلالها على البنية الاجتماعية، والأنظمة السياسية، وحتى على مواقع الدول والإمبراطوريات) وبذلك فإن سرعة تغير تلك الأنظمة ومواقع الدول يعتمد بشكل رئيسي على

(1) Dalen. (1967). *Understanding Educational Research: An Introduction*.
<https://tinyurl.com/qm9d7w9>

(2) كينيدي، 2003، ص766.

سرعة التطورات الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى: كالأزمات وتغييرات الطقس والحروب سواء الأهلية أم الدولية⁽¹⁾.

يؤكد كينيدي دور التطور الاقتصادي في بناء دولة قوية ذات تأثير على النظام السياسي للدولة، وحتى على النظام الدولي ككل، وبهذا الصدد يؤكد بمقولة أخرى: (أن ما من شيء يعتمد على الأوضاع الاقتصادية أكثر من الجيش والبحرية، فبناء جيش قوي قادر على مواجهة الأعداء والأخطار يحتاج إلى فائض من الأموال لتجهيزه، ولا يمكن توفير تلك الأموال دون النهوض الاقتصادي، فالتطور الاقتصادي يعني في النهاية تفوق عسكري)⁽²⁾.

وبما أن كينيدي في كتابه استقرأ الأحداث ولم يسردها سرداً تاريخياً، فإنه يتوقع -وفي المجال ذاته - أن يستمر سير الاتجاهات العامة التي استتبت في القرون الخمس الماضية، وسيبقى العالم في حالة فوضى، سواء أهيمنت عليه ثنائية القطبية أم القطبية المتعددة، ومَرَد ذلك يكمن في حب الدولة لنفسها وأنانيتها ؛ لأن القوة موجودة، لكن المتغير هو حصة الدول من تلك القوة، ومدى احتفاظها بها.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن أحد المؤثرات على النظام الدولي هو التوجه الدولي نفسه، فمن المتوقع أن تستمر الدول في تسليح نفسها بوتيرة أكثر مما سبق، حتى أكثر مما شهدته الحرب العالمية الثانية ؛ مما يؤدي إلى إعادة ترتيب الدول حسب موقعها العسكري وليس الاقتصادي وحسب ؛ ومن هنا يمكن القول بأن الجانب الاقتصادي والجانب العسكري يؤثران ويتأثران ببعضهما بشكل متبادل .

مما سبق يمكن تلخيص الأطروحة الكينيدي التي تشكل أحد الجوانب المهمة لهذه الدراسة:

- هناك قوة محرّكة للتغيير تنبع أساساً من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وتلقي بظلالها على البنى الاجتماعية والأنظمة السياسية، وحتى على مواقع الدول والإمبراطوريات.
 - ما من شيء يعتمد على الأوضاع الاقتصادية أكثر من الجيش والبحرية.
- تنقسم الدول إلى ثلاثة أنماط**
- دول تجارية تنكب على التجارة، وتكتفي من القوة العسكرية بما يحفظ سيادتها.
 - دول مهووسة بالأمن العسكري، وتعاني ضعف الجانب الاقتصادي، وتسبب بإرهاق مواردها في الإنفاق على التسليح.
 - دول تقف حائرة بين النمطين⁽³⁾.

(1) كينيدي، 2003، ص 668.

(2) كينيدي، 2003، ص 669.

(3) كينيدي، 2003، ص 669-670.

يرى الباحث أن سلطنة عُمان من الدول التي ينطبق عليها النمط الأول من الدول، فهي دولة تهتم بالتجارة والوضع الاقتصادي، وتكتفي من القوة العسكرية بما يحفظ سيادتها؛ لذلك فهي أحد الدول التي لا تملك طموحاً سيادياً على مستوى النظام المحيط بها، وهذا لا يعني أنها لا تملك من الإمكانيات ما يجعلها قوة كبرى، ولكنها تكتفي بالحفاظ على وضعها الحالي، وتطوير نفسها، وحفظ سيادتها داخلياً.

مراجعة الأدبيات

كثيرة هي الأدبيات التي تناولت الشأن العُماني، ابتداءً من تاريخها - ما قبل قيام السلطنة بشكلها الحالي، أي ما قبل عام 1970- مروراً بالتاريخ، وتشكيل الدولة وأجهزتها، لكن معظم تلك المصادر كانت محدودة الفائدة بالنسبة للباحث لعدد من الأسباب أهمها: فقدانها للحيدة والموضوعية في تناول القضايا، فمعظمها كتابات ألفها كتّاب عُمانيون، وكان التفاخر بالسلطان قابوس وإنجازاته واضحاً؛ لذا كان على الباحث انتقاء المعلومات منها بمزيد من الحذر، وبكثير من الموضوعية، وذلك بالتركيز على الجوانب التي تعدّ حقائق، وإهمال ما يعتمد على الرأي الشخصي للكاتب.

ومن أبرز هذه المؤلفات التي توافقت مع وجهة نظر الباحث، ما كتبه خالد بن محمد القاسمي في كتابه: (عُمان تاريخ وحضارة) و (عُمان ومسيرة التحدي: القيادة العُمانية ودورها في بناء الدولة العصرية).

أما أزمات النظام العربي وآليات المواجهة للكاتب (جمال علي زهران) فقد كان من أهمّ المراجع التي تعطي تقييماً موضوعياً للأحداث، وردات الفعل التي حدثت إبان أزمته الخليج الأولى والثانية، واستفاد منها الباحث، حيث درس تلك الأزمات انطلاقاً من كونها عاملاً مؤثراً على التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، والأهم من ذلك هو عرضه لتجاوب النظام الدولي مع هذه المواقف، وعرضه -أيضاً- للمصالح القومية للقوى المتصارعة، مما مكّن الباحث من أخذ فكرة تاريخية تحليلية لحربي الخليج الأولى والثانية، وقد طرح الكاتب تلك الأزمات كونها نقطة تحول جوهرية في النظام العربي الذي هو جزء من النظام الدولي.

وبالنسبة لحرب الخليج الثانية فقد أكد بأن التاريخ يعيد نفسه - وأن هذه الأزمة شكلت تحدياً للأمن القومي العربي، ولحقيقة الاتحادات المسماة بالتجمعات الاقتصادية العربية، فظهر (مجلس التعاون لدول الخليج العربي) في صورة اللاوجود إزاء غزو دولة ما لأحد أعضائه دون أن يتحرك الأعضاء الباقون، رغم أن هذا الاتحاد هو أقدم مجلس تعاوني عربي مستمر منذ عام 1981.

ومن المصادر التي اعتمدها الباحث أيضاً (الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي) للكاتب محمد بن مبارك العريمي، حيث طرح هذا الكاتب الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي، وما ينضوي على ذلك من مفهوم الأمن الجماعي، إضافة إلى البعد الأمني في الأطروحات العُمانية للتعاون

الخليجي، والموقف العُماني من بعض القضايا الخليجية وعلى رأسها حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية.

فيما طرح الكاتب نظمي أبو لبدة في كتابه (التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي) عدداً من المواضيع ذات العلاقة، كان أهمها ما تم شرحه في الفصل الأول من الكتاب حول التغيرات التي طرأت على النظام الدولي في المدة ما بين العامين 1985-1995، التي كان من أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، وأكد أنّ التغيرات التي تحصل بالتأكيد هي ذات جذور في الماضي، ومن هنا جاء طرحه لفكرة أن حرب الخليج الثانية هي وثيقة الصلة ونتاج لحرب الخليج الأولى.

ويهدف التنوع في المصادر، والتأكد من أن كافة ما ذكرته المصادر المكتوبة باللغة العربية هو نسبياً بطرح مواضيع البحث بشكل موضوعي، فقد تمّ الرجوع إلى عدد من الكتابات باللغة الإنجليزية، وهي في مجملها عدد من المقالات التي يمكن الرجوع إليها عبر عدد من الصفحات الإلكترونية.

تعريف النظام الدولي، دول فاعلة، مقومات الفعالية

يتكون النظام الدولي من مجموع الدول المنضوية في إطاره، والتي ترتبط ببعضها بعضاً بمجموعة من التفاعلات والعلاقات على المستويين العالمي والإقليمي، ومن الطبيعي أن تفضي هذه الشبكة من التفاعلات إلى حدوث تغييرات تؤثر في مجملها على الوضع العام، ويستدعي حدوث تغييرات وجود مقدمات لها، وينجم عن هذه التغييرات تغير في دور الدول ضمن هذا النظام، فمنها ما يبرز كقوة، ومنها ما يهبط بسبب عدم قدرته على الحفاظ والاستمرار؛ وبالتالي فإن الدول داخل هذا النظام يمكن تصنيفها إلى صنفين:

الأولى: هي دول فاعلة في النظام؛ أي أنها دول ذات تأثير في النظام الدولي، لها حجمها وقوتها الاقتصادية والعسكرية التي تمكنها من لعب دور ريادي على المستوى الخارجي.

الثانية: دول غير فاعلة، فهي دول في الغالب تكتفي بالاهتمام بشؤونها الداخلية، ولا تملك المقومات أو الطموح والنزعة السيادية الخارجية، وفي الأغلب هي دول تفتقر للمصادر المهمة التي تساهم في بروزها الدولي الاقتصادية والعسكرية⁽¹⁾.

منذ بداية نشأته وتحوله إلى جزء من النظام الدولي، شهد النظام الإقليمي العربي – ولا يزال – مجموعة من التطورات التي كانت انعكاساً لما يشهده النظام الدولي، بحيث يؤثر ويتأثر الطرفان ببعضهما، وكان للأزمات التي شهدتها المنطقة العربية ما بين العامين 1980-1990 أثرها على الدول العربية، وكانت لمعظمها بمثابة عامل مؤثر وأساسي في توجيه سياستها الخارجية نحو مسار يختلف كلياً عما كانت عليه قبل الأزمة.

(1) أبو لبدة، 2001، ص 8.

والأزمة -استناداً لذلك- ليست عبارة عن حالة من الفوضى واختلال في النظام الدولي وحسب، بل هي تحوّل جوهري في ذلك النظام يوُلد وضعاً جديداً، ويبرز منه قوى جديدة، فيما يخفت نجم قوى أخرى بحكم عدم مقدرتها على التعامل مع الحالة الجديدة. كما أن الأزمات هي ما يحدد السياسة الخارجية لكل دولة في النظام، لأن أساس تلك السياسات وسبب وجودها هو المحافظة على بقاء الدولة، ومواجهة الأخطار بأقصى الإمكانيات المتوفرة، إضافة إلى الاستفادة من الظروف المتاحة لتحسين وضعها⁽¹⁾.

وكتحليل بسيط لذلك، فإن أزمة الخليج الثانية كانت بمثابة نقطة تحول في النظام العربي، لأن الأوضاع ما بعد عام 1990 لم تعد مماثلة لما كانت عليه قبله، فالعلاقات العربية العربية، وتأثيرات الدول، وبروز قوى وهبوط أخرى، كله لم يعد كما هو قبل عام 1990.

في حين يرى عبد العباس الغريزي بعضاً من عوامل بروز سلطنة عُمان كدولة تتميز بنظام حكم خالٍ نسبياً من العراقيل والإخفاقات، وقد كان من أهم تلك العوامل:

سلطنة عُمان، حياتها السياسية

بدأت مسيرة سلطنة عُمان مع الأسرة الحاكمة في عام 1741، عندما عُيّن أحمد آل يعيد البوس سعدي لحكم ظفار، واستمرت الأسرة الحاكمة حتى يومنا هذا، حيث عهد إلى السلطان قابوس عام 1970 بحكم البلاد خلفاً لوالده⁽²⁾.

وعن الدولة ذاتها، فقد تم تقسيمها إلى (40) ولاية تابعة إدارياً إلى وزارة الداخلية، تتحمل كلٌّ منها تنفيذ قرارات الحكومة المركزية، ومساعدة اللجان التي تقدم دراسات حول احتياجات الولاية الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، وتقسم كل ولاية إلى أقسام أصغر ليسهل التعامل معها، وفهم احتياجاتها⁽³⁾.

ويعود تأسيس الدولة الحديثة للسلطنة - كما ذكرنا سابقاً- للسلطان قابوس في عام 1970، حيث نقطة نهاية الصراع الطويل بين مركزي السلطة في عُمان: الداخل المتمثل بنظام الإمامة، والساحل المتمثل بنظام السلطنة.

وكانت بريطانيا قد عملت على تغذية هذا الصراع؛ مما تسبب في تعميق الفجوة بين الطرفين، وتكريس انقسام البلاد حتى عام 1920، حين وقّع الطرفان معاهدة (السيب) التي حافظت على حالة الانقسام بين الداخل والساحل، واستمرت حتى عام 1956، بعد ذلك تولى الإمام غالب بن علي الهناني السلطة، وسعى لكسب الاعتراف الإقليمي والدولي بنظام الإمامة على أنها حركة تحرر وطني عربية في مواجهة سلطان مسقط وحليفها بريطانيا، وكان نتيجة

(1) أبو ليدة، 2001، ص 10.

(2) الغريزي، 1999، ص 182.

(3) الغريزي، 1999، ص 184.

هذه الدعوة أن ألغى السلطان سعيد بن تيمور معاهدة السيب. في حين دعمت بريطانيا قوات السلطان للقيام بحرب تقضي على نظام الإمامة، وتُحقق ذلك سريعاً⁽¹⁾.

وعند نشأتها كدولة في النظام العربي والدولي، فإنَّ أهمَّ العوامل التي ساعدت على هذا التحول هو موقعها الجغرافي المميز، فهي دولة بحرية لعبت دوراً تاريخياً في تأمين الخليج العربي ضد الغزو الأجنبي، ومَنَحها موقعها تسهيلات من قبل للولايات المتحدة لقاء الحماية المنشودة من الخطر الشيوعي، شملت تطوير المرافق العسكرية العُمانية من المطارات والمرافئ، وتدريب وتسليح القوات العُمانية مقابل استخدام المرافق ذات الموقع الاستراتيجي⁽²⁾.

أما عن تركيبها السكانية - التي لعبت دوراً مهماً في استقرار الدولة، وإعفاؤها من الخلافات الداخلية، والتركيز على بناء سياسة خارجية ناجحة - فإنَّ شعب سلطنة عُمان (ينحدر من أصول عربية قديمة تعود إلى شعوب (عاد) التي قطنت منطقة الأحقاف بين عُمان وحضرموت.

تعرضت عُمان عبر التاريخ إلى هجرتين أساسيتين الأولى: أتت من جنوب اليمن نجم عنها القبائل القحطانية الأزدية اليمينية (الهنابية)، والثانية: مصدرها هو من وسط الجزيرة العربية وشمالها قبل ظهور الإسلام بعدة قرون، وسميت تلك القبائل (بالعدنانية النزارية)؛ لذلك يغلب الطابع القبلي على التكوين الاجتماعي في عُمان؛ حتى أصبح هذا التنوع - أحياناً - مدعاة للخلاف؛ بحكم تنوع المذاهب التي ينتهجها السكان، فسكان عُمان ينقسمون بين شيعة (10%) وسنة (20%) وإباضية (70%) وهم أحد المذاهب الإسلامية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي الذي اشتهر بمواقفه السياسية والدينية، وهناك من يراهم من فِرَق الخوارج نتاج التوافق في العديد من الأمور بينهم وإن كانوا ينفون ذلك⁽³⁾.

أما الحياة الاقتصادية فهي متنوعة بحكم اتساع المساحة، فالسكان الذين يعيشون قرب السواحل اعتمدوا على نمط حياة البحر حيث حرفة الصيد، وأما المناطق الجبلية الداخلية فيعتمدون على نمط الحياة الحضري بما يشمل الزراعة. إضافة إلى النشاط التجاري الذي يعمل به السكان، فإنَّ الموقع الاستراتيجي المميز للسلطنة جعل من موانئها ومراكزها التجارية أساساً لعمليات النقل البحري، ناهيك عن الثروة النفطية كأحد أهم العوامل المُشكِّلة للقوة الاقتصادية لسلطنة عُمان⁽⁴⁾.

القوة الاقتصادية للسلطنة

يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد العُماني، فهو المصدر الوحيد - تقريباً - لجلب العملات الأجنبية، والمورد الأساسي لإيرادات الدولة، وأكبر مصدر من مصادر الدخل القومي في البلاد، وكان حتى عام 1978 يمثل 99% من قيمة صادرات الدولة. ومنذ عام 1979 انخفضت هذه

(1) منيسي، 2009، ص48-50.

(2) الغريزي، 1999، ص185.

(3) منيسي، 2009، ص43.

(4) منيسي، 2009، ص40.

النسبة إلى 94.5%، أما بالنسبة للإيرادات فقد ساهم النفط بأكثر من 95% في الأعوام 1971-1975، وانخفضت هذه النسبة إلى 91% عام 1978 ثم إلى 89% في عام 1980، وإلى 85% عام 1990، كمحاولة لبناء مصادر دخل جديدة تعني عن أسلوب الاقتصاد الأحادي⁽¹⁾.

يعدّ اقتصاد سلطنة عُمان من اقتصاديات الدخل المتوسط، ويتميز بوجود مصادر النفط والغاز وفوائض الموازنة والفوائض التجارية الكبيرة، حيث يُشكل البترول نسبة 64% من إجمالي عوائد الصادرات، ونسبة 45% من الإيرادات الحكومية، ونسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعدّ قطاع المنتجات النفطية من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد العُماني، والثابت أن سلطنة عُمان تمتلك 5.50 مليار برميل من احتياطي النفط الخام، التي تمثل نسبة 1.2% من إجمالي احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 0.4% من احتياطيات النفط في العالم، حيث يبلغ مستوى الإنتاج الحالي من النفط حوالي 806 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن ينضب الاحتياطي النفطي في غضون 19 عاماً⁽²⁾.

وتعتبر المدة بين عامي 2003 وحتى أواخر عام 2008 من أفضل الأعوام لاقتصاد سلطنة عُمان من حيث الأداء الاقتصادي على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث ساعد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة في بناء فوائض الموازنة العُمانية، وتمتلك سلطنة عُمان قطاعاً خاصاً يتميز بالقوة والتنوع، ويغطي عدة أنشطة منها: الصناعة والزراعة والنسيج والسياحة، وتشمل صناعاتها الرئيسية تعدين وصهر النحاس، وتكرير النفط ومصانع الإسمنت. كما أنها تسعى إلى تشجيع المستثمرين الأجانب في مجالات الصناعة وتقنية المعلومات والسياحة والتعليم العالي⁽³⁾.

وتركز خطة التنمية الصناعية على موارد الغاز، وتصنيع الحديد، والبتروكيماويات، والموانئ العالمية. إلا أنّ سلطنة عُمان تواجه حالياً -تحديين، هما: ارتفاع نسبة السيولة والتضخم حتى أواخر عام 2008، وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتراجع سوق النفط العالمي إلى تقليص فوائض الموازنة العُمانية في عام 2009؛ كما أدت إلى تباطؤ مسيرة الاستثمار ومشاريع التنمية⁽⁴⁾.

وقد نجحت سلطنة عُمان - من خلال استخدام تقنية مكاسب النفط المحققة في زيادة الإنتاج في عام 2009؛ مما أدى إلى المزيد من التنوع الاقتصادي. وتسعى سلطنة عُمان جاهدة في خطة التنمية التي تركز على التنويع والتصنيع والخصخصة؛ بهدف تقليص مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 9% في عام 2020⁽⁵⁾.

لقد أدت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط منذ عام 2003 إلى نمو كبير في الاقتصاد العُماني، الذي تضاعف حجمه خلال الأعوام 2002-2008. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

(1) الغريري، 1999، ص193.

(2) منيسي، 2009، ص45.

(3) <https://tinyurl.com/ukv5kcx.2010> "بذة اقتصادية لسلطنة عُمان"،

(4) منيسي، 2009، ص46.

(5) "بذة اقتصادية لسلطنة عُمان"، <https://tinyurl.com/ukv5kcx.2010>

بنسبة نمو كبيرة قدرها 44% ليصل إلى 60 مليار دولار أمريكي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 41.6 مليار دولار أمريكي، وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة 10.9% إلى 53.4 مليار دولار أمريكي في عام 2009؛ بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتراجع سوق النفط العالمي، ومع ذلك من المتوقع أن يرتفع بنسبة كبيرة تبلغ 16.6% ليصل إلى 62.3 مليار دولار أمريكي في عام 2010 وبنسبة 8.9% ليصل إلى 67.8 مليار دولار أمريكي في عام 2011. وبالأرقام الحقيقية فقد ارتفع الاقتصاد بنسبة 3.4% في عام 2009 مقارنةً بعام 2008 حيث كانت نسبته 6.2⁽¹⁾.

القوة العسكرية لسلطنة عُمان

أصدر مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية سلسلة تقارير حديثة، يستعرض خلالها القدرات العسكرية لمجموعة من دول الشرق الأوسط تتضمن: إيران والمملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت والبحرين، واليمن، وعُمان وقطر والإمارات، حيث أوضح التقرير أن سلطنة عُمان تتمتع بأعلى معدل إنفاق عسكري في دول الخليج نسبةً إلى الناتج المحلي، ورغم الارتفاع في معدلات الإنفاق العسكري السنوي الإجمالي، إلا أننا نجد أنّ واردات السلاح لسلطنة عُمان شهدت هبوطاً كبيراً منذ أوائل التسعينيات، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1,2 مليار دولار (إجمالي الواردات بين 1993-1996) إلى 200 مليون في المدة بين 1997-2000 إلى 300 مليون بين 2001-2004. ويشير التقرير إلى أن بريطانيا أكبر مصدر لقطاع الأسلحة لعُمان⁽²⁾.

ويجد الباحث أن القوات الجوية العُمانية - رغم حجمها المتواضع - تتمتع بموارد بشرية جيدة حيث أن الولايات المتحدة وبريطانيا يوفران التدريبات اللازمة للطيارين الحربيين العُمانيين.

سلطنة عُمان إقليمياً ودولياً

كان لموقع سلطنة عُمان دورٌ مهمٌ في رسم السياسة العامة لدول النفط العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث تتحكم بحركة الملاحة من وإلى بحر العرب والمحيط الهندي، فهي تمتلك مفتاح الأمان والاستقرار لمنطقة الخليج العربي⁽³⁾.

فيما تحتفظ السلطنة لنفسها بعلاقات ودّية مع الدول المجاورة لها، وتحاول قدر الإمكان إبعاد الخلافات السياسية بينها وبين الدول الخليجية، و(ترجيحاً للرأي وتقديراً لأواصر الوحدة العربية، تم توقيع اتفاقيات لإنهاء مشاكل الحدود بينها وبين الإمارات العربية المتحدة والسعودية واليمن)⁽⁴⁾.

(1) <https://tinyurl.com/raca9g2>.

(2) القدرات العسكرية العربية من منظور واشنطن: سلطنة عُمان والإمارات، (2006).
<https://tinyurl.com/swniqh5>

(3) Oman: Omani Role in the Persian Gulf War, 1991, 1993, (2011).
[1.https://tinyurl.com/wy8vgyt](https://tinyurl.com/wy8vgyt)

(4) الغريبي، 1999، ص194.

انضمت السلطنة إلى جامعة الدول العربية، وشاركت في معظم مؤتمرات الجامعة سواء كانت على المستوى الوزاري أم مؤتمرات القمة، وكان لعُمان - دائماً - موقف ثابت، وهو مساندة الموقف العربي، ومن مواقفها المعلنة مساندة القضية الفلسطينية، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير⁽¹⁾.

مع العلم أنه وإبان التسعينيات افتتحت كلٌّ من إسرائيل وسلطنة عُمان مكتباً تجارياً لدى الطرفين، وتمَّ إغلاقهما في العام 2000 في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستأنفت العلاقات الرسمية حديثاً⁽²⁾.

أما عن علاقاتها الإقليمية العربية، فقد لعبت سلطنة عُمان دوراً قيادياً في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الخامس والعشرين من مايو 1981، كما ساعدت السلطنة على إرساء الإستراتيجيات التي قام عليها المجلس: الأمنية والدفاعية والزراعية والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، والإستراتيجية العامة الموحدة لحماية البيئة، وإستراتيجية أهداف ووسائل التربية والتعليم. واستضافت عُمان آنذاك القمة السادسة للمجلس ومن ثمَّ القمة العاشرة⁽³⁾.

وبغضَّ النظر عن التأثير الفعلي لهذا المجلس، فإنَّ سلطنة عُمان - وكما هو ظاهر من استقراء الباحث للمواقف العُمانية - تؤمن بالدور الأساسي لمثل هذا المجلس في حل الخلافات التي قد تظهر بين الدول الأعضاء، والمحافظة على إرساء قواعد السلم والأمن الإقليمي، إضافة إلى كونه مساحة للمشاركة وإرساء السياسات المعلنة للدول.

أما عن العلاقات الدولية للسلطنة، فنجد أن العلاقات العُمانية الدولية تتسم بالواقعية والصراحة والوضوح مع كل الدول بعيداً عن الانفعال أو رد الفعل أو الازدواجية في المعايير، وتؤكد دوماً على سياسة الحكمة والمصداقية واتساع الأفق، ففي عام 1997 أودعت السلطنة وثائق تصديقها على معاهدة حظر انتشار التجارب النووية لدى الأمم المتحدة. كما أنها نشطت لتطوير العلاقات مع الدول المطلة على المحيط الأطلسي، وساهمت في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي في مارس 1997⁽⁴⁾.

النظام العُماني والسياسة الخارجية للدولة

قلَّما نجد سلطنة عُمان حاضرة في المشكلات السياسية التي تعصف بالعالم الإسلامي والعربي، وخصوصاً في العشرين سنة الأخيرة التي شهدت أحداثاً هزت الدول العربية، وهي حربي الخليج الأولى والثانية، وحرب العراق الأخيرة، وانتفاضة فلسطين، واجتياح لبنان، واحتلال الجولان، وغزو أفغانستان، وغيرها.

(3) القاسمي، 1999، ص 95.

(4) الغريزي، 1999، ص 198.

وإذا بحثنا عن وجود عُمان في أي من تلك المشاكل، نجد الجواب حاضراً ضمن سياسة السلطان قابوس، الذي يرى بأن عُمان (يجب ألا تتدخل في القضايا الدولية التي لا تعنيها)، وهذه سياسة طبقها حينما تولّى سدة الحكم، فهو يرى بأن عُمان تحتفظ بعلاقاتها المميزة مع الدول المجاورة، وفي جامعة الدول العربية، وعلى المستوى الإسلامي والدولي، إذ لم تكن لعُمان مشكلات مع أي دولة، ما عدا ما يمكن تسميته خلافاً على الحدود وانتهى في وقته⁽¹⁾.

وعوضت العزلة السياسية بالاهتمام في المجتمع العُماني، فقد قام السلطان قابوس حينما تولى الحكم بتصحيح الأوضاع الداخلية، إذ تم توفير الوظائف، وفسح المجال للشركات والقطاعات الخاصة بالمشاركة في تنمية السلطنة، مما وفرّ المئات من الوظائف، بالإضافة إلى مشروع السلطان قابوس في توظيف العُمانيين بدلاً من العمالة الأجنبية، وغيرها من وسائل التطوير المعيشي التي ساهمت في التحسن لمستوى المواطن العُماني، وإن لم يصل لدرجة الرفاهية⁽²⁾.

وكحالة واضحة، فإن سلطنة عُمان تعيش تحدياً صعباً في منطقة الشرق الأوسط التي تعجّ بالاضطرابات والتشكيك في النوايا، فلم تدخل في حروب أهلية بعد تخلصها من الاحتلال، وتفرّغت لشؤونها الداخلية وأغلقت الباب خلفها.

أما عن السياسة الخارجية العُمانية - كما تعلنها الدولة بالشكل الرسمي- فإنّ السلطنة كانت قد مرّت بتجارب تاريخية عديدة في الماضي البعيد والقريب، وهي تعمل على ضوء خبرتها التاريخية الطويلة هذه في إقامة علاقات متينة مبنية على أساس حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن تحقيق الأمن والسلم على المستوى الإقليمي والدولي، والحفاظ عليهما أصبح من أهم أهداف الأمم والشعوب؛ لذا فإن سلطنة عُمان كانت ولا تزال تعمل بكل جدية من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

تقوم سياسة السلطنة في عدم الانفعال والمبالغة في تقدير الأمور، أو في النظرة إلى المشاكل التي تقع في الساحة العربية أو الدولية، وإنما التقدير المبني على أساس الواقع وعلى الاتزان، وبُعد النظر في عواقب الأمور، وعلى حُسن التصرف واللباقة في اتخاذ المواقف السياسية، والثبات على هذه القناعة، ولذا فقد رسمت السلطنة بناءً على هذه المراكز التي تقوم على أساس الواقع الجغرافي والتاريخي والحضاري لعُمان- سياستها الخارجية، وبذلك استطاعت عُمان أن تكون لها سياسة خارجية ناجحة، ومتوازنة في بيئة إقليمية ودولية مليئة بالمتناقضات والتقلبات⁽³⁾.

(1) الخريف، "سلطنة عُمان والسياسة الخارجية".

(2) المرجع السابق 2011. <https://tinyurl.com/raaalx8>

(3) الخريف، "سلطنة عُمان والسياسة الخارجية"، 2011. <https://tinyurl.com/raaalx8>

ولأن السلطنة عنصر فاعل ومؤثر في المنظومة الدولية ؛ يراها الباحث - دائماً - تؤكد على الثوابت والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية التي تقف بجانب الحق وتتاصرره، وتدعو على العمل المتواصل مع بقية الدول المحبة للسلام، وعلى تسوية النزاعات الدولية بطرق الحوار والمفاوضات.

إنّ ثوابت السياسة العُمانية تنطلق أساساً من مبدأ السلام الذي نعتقد أن تفعيله يجب أن يكون في إطار القانون الدولي، وفي احترام المبادئ والأعراف التي يقوم عليها، والتحلي بروح التسامح بين مختلف الجماعات والأجناس⁽¹⁾.

ترى سلطنة عُمان أن الدولة القطرية لم تعد قادرة في ظل الظروف الدولية الراهنة على الاستمرار والتقدم، كما أدركت عُمان أن السمة الغالبة على التوجهات الدولية هي سمة بناء التكتلات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، وفي هذا الإطار جاء التزامها بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأمنت أن ظهوره واستمراره جاء نتيجة الشعور بعدم القدرة المنفردة للدولة على الحفاظ على نفسها والاستمرار⁽²⁾.

وُبيّن سياسة عُمان تجاه دول الخليج بشكل خاص على تطوير الخلافات بين دول المنطقة، وعدم زعزعة الاستقرار والأمن في الخليج، ودعم مسيرة التقدم لشعوب المنطقة كافة، إضافة إلى دعم التعاون بين قادة المنطقة وشعوبها، واحتواء المشكلات من أجل مصلحة المجتمع، وبناء القدرة الذاتية، وتنفيذ الخطط الإنمائية لدول المجلس، والاستفادة من المشاركة الجماعية فيها. أضف إلى ذلك الإسهام في تطوير التجربة المشتركة للمجلس، ومساندة كافة جهود الأمم المتحدة بقصد التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات الحاصلة في دول المنطقة، وفتح باب المفاوضات المباشرة⁽³⁾.

وتدرك سلطنة عُمان أنه لا بُدّ من بناء التحالفات الإقليمية والدولية ؛ لمواجهة الأطماع المتزايدة لإيران في المنطقة التي بدأت منذ عهد الشاه بعد الانسحاب البريطاني من الخليج، وإعلان استقلال كل من قطر والإمارات والبحرين، مما أعقبه فراغ سياسي في المنطقة. تبع ذلك الثورة الإيرانية في عام 1979 التي زادت من خطر زحف الشيعة إلى المنطقة الخليجية، ويضاف إلى كل هذا الخطر الشيوعي في ذلك الوقت الذي كان يهدد بالهيمنة على المنطقة الخليجية، ومع أن معظم هذه المخاطر قد زال إلا أن النظام الإيراني لا زال حتى الآن يسعى لتطبيق المنطقة، وجعلها جزءاً من النظام الإيراني، وهو ما يزيد دولة مثل سلطنة عُمان تمسكاً بمجلس التعاون لدول الخليج العربية كدرع تقف في وجه المدّ الشيوعي⁽⁴⁾.

(1) السياسة الخارجية للسلطنة. 2011. mofa.gov.om

(2) العريمي، 2007، ص.8.

(3) العريمي، 2007، ص.9.

(4) الفاسمي، 1999، ص.90.

إن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تقوم على التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية. وقد أكدت السياسة الخارجية العُمانية في كل المواقف على الإيجابية والوضوح التي تتسم بها السياسة العُمانية، وتكريسها لكل الإمكانيات الموضوعية والفاعلة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كل المستويات الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

وفي خطاباته المتكررة، تطرق السلطان قابوس إلى أهداف ومصادر السياسة الخارجية العُمانية، فهي إنسانية في المقام الأول، تقوم على أسس من حسن الجوار، واحترام القوانين والأعراف، ودعم التعاون مع دول الخليج العربي، وتدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية، والوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادلة، وإقامة علاقات ودية مع كل الدول الصديقة⁽²⁾.

كما تتسم السياسة الخارجية العُمانية بالواقعية في فهم التطورات والأحداث والعلاقات الدولية، وأسس عدم الانفعال والمبالغة في التقدير، وإنما التقدير المبني على أساس الواقع، وعلى الاتزان، والتحسب لعواقب الأمور، وعلى حسن التصرف في اتخاذ المواقف السياسية، والثبات على هذه المواقف⁽³⁾.

وعن الموقف المعلن للسلطنة المتمثل بالوقوف إلى جانب العراق في تصديه للعدوان الإيراني منذ أيلول 1980، واعتبرت السلطنة موقف العراق بأنه رفع للخطر عن بلاده، والدفاع عن النفس، وانتزاع الحقوق العراقية التي اغتصبها إيران في تاريخ مسبق، فيما كان الموقف المعلن من الأزمة العراقية الكويتية هو الحرص على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن والسلام والاستقرار في الخليج، واحتواء التوترات، والحفاظ على جسور الاتصال والحوار مفتوحة على كل الظروف⁽⁴⁾.

تفاعل السلطنة مع الأحداث الإقليمية والدولية

حرب الخليج الأولى 1980-1988

بدأت الحرب بعد مدة من تدهور العلاقات بين العراق وإيران، بدءاً من سقوط نظام الشاه رضا بهلوي في عام 1979، وصعود الخميني لسدة الحكم. وقد بدأت الحرب في الأول من سبتمبر من عام 1980 عندما زحفت القوات العراقية عبر شط العرب إلى إقليم خوزستان الإيراني، وهو أغنى مناطق إيران بالنفط، وقد حاول صدام حسين في تلك الحقبة الإطاحة بنظام الخميني الذي عكف منذ توليه الحكم على محاولة تصدير الثورة الشيعية إلى باقي المنطقة، وكانت العراق من الدول المهتدة لاحتوائها على أغلبية شيعية، ومنذ ذلك الوقت رفضت إيران

(1) النعيمي، 1994، ص83.

(2) القاسمي، 1999، ص91.

(3) جاسم، 1982، ص208.

(4) جاسم، 1982، ص211.

أي محاولة للتفاوض، فيما بدأت القوات العراقية بفقدان سيطرتها على مجريات الأمور، وكان ضرب آبار النفط أولى الخسائر التي نجمت عن الحرب⁽¹⁾.

تعاطت السلطنة مع الأزمة من خلال الإقرار بأن إيران دولة قوية وصاحبة أكبر إطلاقة على الخليج العربي، وأن من الحكمة عدم معاداتها، وخاصة أن التفاعل الدولي سيزداد باجتياح الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، إلا أن ذلك لا ينفي أن السلطنة رأت أن الثورة الإيرانية قد زادت من خطورة الإخلال بتوازن القوة في المنطقة إن استمرت الأوضاع كما هي عليه، كون دول الخليج غير قادرة على التعامل فرادى مع إيران عسكرياً. لكنها استوعبت هذا التطور ودعت إلى إيجاد صيغة تحتوي هذا النزاع الذي بات يهدد المنطقة بأسرها⁽²⁾.

ومع بروز الأزمة برز نوع جديد من التحالف الرسمي بين دول الخليج في إطار قضية أمن الخليج، وقد أخذ هذا المجلس موقفاً محايداً في البداية، إلا أنه بعد التأييد السوري العلني لإيران كان لا بدّ لدول الخليج أن تتخذ موقفاً، وقد كانت العراق تتلقى مساعداتها من دول الخليج - خاصة السعودية - وقد برز فيما بعد بشكل واضح مساندة السعودية للعراق - وتبعها بعد ذلك بقية دول الخليج، حتى أن بعض المراقبين رأى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي لم يكن إلا رد فعل للتطورات الأمنية في المنطقة في مواجهة الثورة الإيرانية، والطموح والغرور الإيراني بالهيمنة الإقليمية، بل تؤكد رد الفعل هذا مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية في الوقت الذي ازدادت فيه رغبة الدول الخليجية نحو مزيد من بناء مؤسساتها العسكرية⁽³⁾.

ومن الواضح أن أمن الخليج مرتبط بالحفاظ على التوازن الإقليمي والدولي في مضيق هرمز، وهو ما حدا بالدول الخليجية إلى إنشاء مجلس التعاون لحماية هذا التوازن، وكان لا بدّ من أخذ موقف واضح حيال الحرب العراقية الإيرانية، ومن هنا أتى التأييد الكامل للعراق ضد الجانب الإيراني، وقابلية ذلك التحالف في تلك المدة التاريخية لمساندة أي فعل من شأنه المحافظة على مصالحها الشخصية، والتوازنات التي كانت قائمة آنذاك⁽⁴⁾.

أما عن السياسة الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الأزمة، فقد ظهر توجهان، الأول: هو الذي سبق الباحث الإشارة إليه، وهو التوجه العُماني الداعي إلى إيجاد تجمع إقليمي يعطي عنصر الأمن الأولوية، تليه العناصر الاقتصادية والثقافية والسياسية على أساس أنه من دون تحقيق الأمن فلن تتحقق الجوانب الأخرى، والثاني: كويتي طالب بالابتعاد عن المظاهر الأمنية للعمل الخليجي لأنه يثير حساسية في داخل دول المجلس ومع دول الجوار، أما المملكة العربية السعودية فقد رأت إقامة صيغة من التجمع بكل جوانبه⁽⁵⁾.

(1) Oman Impact of the Iran- Iraq War, 1980-1988, 1993. <https://tinyurl.com/w88kend>

(2) العريمي، 2007، ص33.

(3) زهران، 2001، ص183.

(4) زهران، 2001، ص184.

(5) العريمي، 2007، ص33.

حيث جاء رد السلطان قابوس عندما كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أظهرت بوادر الانتهاء (إن الحرب قد توقفت رسمياً، ونحن مسرورون بذلك إلا أنه حتى يتم عقد اتفاق سلام، وحتى يتم تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598 فإن مخاطر تجدد الحرب لا تزال قائمة، ولن يبدد هذا الحذر سوى انسحاب قوات الطرفين إلى حدودهما الدولية، وتطبيق بنود السلام)⁽¹⁾.

ومن منطلق إيمانها بالمنظمات الدولية والإقليمية ودورها الفاعل، فإن سلطنة عُمان - ومن خلال مواقفها الرسمية الداعية لتحقيق السلام بين الجارتين الإيرانية والعراقية - " فقد دعمت وبشكل واضح كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع بين البلدين حسب ما أشار له النعيمي في كتابه)⁽²⁾.

وقد تعاملت عُمان وفقاً لذلك، وصرّح مسؤولوها بأن الحرب العراقية الإيرانية يجب أن تنتهي، على اعتبار أن العراق وإيران جارتان، وموجودتان منذ القدم، وستظلان قائمتان إلى الأبد، وأن الحرب إلى زوال. وهو ما يتناغم مع السياسة الخارجية المعلنة للدولة، لكن هل السلوك الواقعي للسلطنة كان بنفس النمط الإنساني الذي أعرب عنه مسؤولوه مراراً؟⁽³⁾.

من الواضح أن سلطنة عُمان - في مثل تلك الظروف التي تهدد الاستقرار والسلم في المنطقة - تنتظر في المقام الأول إلى ذاتها واستقرارها، الأمر الذي يعد موقفاً طبيعياً، وأن الدولة إذا أحسّت بأنّ الخطر يقترب منها فإنها تحاول أن تردع هذا الخطر، وتحافظ على المساحة التي تشغلها في النظام الدولي.

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي، وبعض الميول والانحياز نحو العراق على الصعيد العملي مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيها المصالح الاقتصادية، وعلاقات الصداقة القديمة المميزة لإمارتي دبي والشارقة مع إيران، ناهيك عن التخوف من انتقام إيراني لا تستطيع دولة الإمارات مواجهته، نظراً إلى قدرتها المحدودة، وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول مجلس التعاون على حمايتها. فلم يمنع الموقف المحايد للدول الخليجية من مساندة العراق، الذي كان في الأساس قراراً سعودياً، فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في المجهود الحربي بـ (200) مليار دولار، كما جمعت السعودية والكويت (300,000) برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي، بسبب الدمار الذي لحق بحقولته ومنشآته النفطية، وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادر على نقل (5, 1) مليون برميل نفط يومياً تصب في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر⁽⁴⁾.

كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الحرب 1980-1988 يتطور مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب في أمن هذه الدول ومصالحها،

(1) القاسمي، 1999، ص 90.

(2) النعيمي، 1994، ص 100.

(3) القاسمي، 1999، ص 107.

(4) الطائي، خلف محمد. قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية

1988-1980"، <https://tinyurl.com/tmvh7a2>, 2011.

ازدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب مع قدراتها. وفي هذا السياق يشار إلى النشاط السياسي والدبلوماسي الذي قامت به دول مجلس التعاون خلال تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات. وعندما أُعلن عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان قد مضى على الحرب العراقية – الإيرانية تسعة أشهر منذ اندلاعها في أيلول 1980. وقد نالت هذه الحرب عناية مؤتمر القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في (أبو ظبي) في 25 أيار عام 1981، إذ أكد البيان الختامي السعي إلى وقف هذه الحرب بوصفها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة، وتزيد من احتمال التدخل الأجنبي فيها⁽¹⁾.

وناقش مؤتمر القمة الثاني لمجلس التعاون الذي عقد في الرياض في 10 - 11 تشرين الثاني عام 1981 تطورات الحرب الجارية بين العراق وإيران، وأعرب عن تمنياته بأن تتوج المساعي السلمية بالنجاح، ومؤكداً دعمه قيام المساعي الإسلامية المنبثقة من المؤتمر الإسلامي، وجهود دول عدم الانحياز، ومساعي هيئة الأمم المتحدة⁽²⁾.

وقدم عددٌ من ممثلي دول مجلس التعاون والمندوبين في الأمم المتحدة مشروع قرار في 22 تشرين الثاني 1982 بالتضامن مع عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يدعو إلى:

- وقف فوري للقتال الدائر بين العراق وإيران.
- انسحاب القوات إلى الحدود الدولية، مع البدء بإجراءات تسوية سلمية للنزاع على أساس مبادئ القانون الدولي.

كانت دول مجلس التعاون الخليجي تحاول الإبقاء على اتصالاتها مع إيران عبر دولة الإمارات العربية المتحدة، حتى في أوج الأزمات بين دول مجلس التعاون وإيران، وكانت دولة الإمارات وسلطنة عُمان تنزعمان الاتجاه الداعي للحياد عن طريق إقامة حوار إيراني خليجي؛ يهدف إلى وضع الأسس التي تحصر المخاطر المحدقة بين الجانبين، ومن ثم تهدئة التوترات الحاصلة في المنطقة، والتمهيد لوقف الحرب وإعادة صياغة العلاقات الخليجية الإيرانية⁽³⁾.

وعبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن هذا الموقف من خلال مشروع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الهادف إلى وقف الحرب العراقية – الإيرانية، الذي يتلخص في أن يفوض القادة العرب في مؤتمر القمة القادم في عُمان ثلاثة رؤساء من الذين يتصفون بموقف محايد للسعي بين إيران والعراق، وأكدوا لهم أن هذا الوفد يضمن حقوق الطرفين، وأنهم لا يمثلون أنفسهم بل القادة العرب، فإذا قُبلت الوساطة فستنسحب القوات، ويتم وقف إطلاق النار، عندئذ يجري التحكيم من محكمين مقبولين، ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاء.

(1) المرجع السابق.

(2) الطائي، خلف محمد. قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية 1988-1980، 2011، <https://tinyurl.com/tmvh7a2>.

(3) المرجع السابق.

وجاءت موافقة إيران مشروطة بأن تنتهي دول مجلس التعاون ما أسمته بتأييدها للعراق، أما عُمان فقد سعت إلى تنمية العلاقات العُمانية مع كل من العراق وإيران، وعدم إهمال الحوار مع أيٍّ منهما في أي وقت من الأوقات، والقيام بدور لتلطيف حدة الحرب، وتخفيف المضاعفات الخطيرة الناتجة عنها.

وقد برهنت السلطنة عن هذه المواقف بشكل فعلي، فقد رفضت السلطنة مبدأ تصدير الثورة الذي تسعى إليه إيران، وقامت بتمويل صفقة سلاح مصرية للعراق بقيمة 300 مليون دولار، كان الهدف منها الإبقاء على الصمود العراقي، وردم الهوة بين مصر والعراق التي أعقبت اتفاقية (كامب ديفيد) ومعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية. كما قامت بمحاولات متكررة لإقامة حوار مباشر مع الطرفين والأطراف ذات المصلحة رافضة أي مبادرة لقطع الصلات مع إيران أو عزلها دبلوماسياً، كما رفضت سلطنة عُمان السماح للقوات العراقية باستخدام أراضيها أو الاستفادة من أي تسهيلات عسكرية تمكنها من شن هجمات عسكرية على القوات الإيرانية الموجودة في الجزر الإماراتية المحتلة، أو حتى المشاركة للتخطيط لمثل هذه الهجمات⁽¹⁾.

وفي عام 1981 وعقب نشوب الحرب العراقية- الإيرانية، اجتمع وزراء الخارجية لدول الخليج في الطائف، وطُرح على الطاولة موضوع الأولويات السياسية والإستراتيجية لكل بلد خليجي، والعلاقة مع الغرب والارتباطات الخارجية، وطُرح موضوع التسهيلات الأمريكية في عُمان، وعمّا إذا كانت تزيد أو تُنقص من الأخطار الإستراتيجية التي تواجه بلدان الخليج العربي⁽²⁾.

وكانت عُمان في تلك المدة قد قدمت عدداً من التسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية، وطالبت المحيط الخليجي بوضع تلك التسهيلات في إطارها التاريخي والزمني، فقد أعطيت للولايات المتحدة بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين اليمن الجنوبي والإتحاد السوفيتي في تشرين الثاني من عام 1979، كما تم الاتفاق حولها بين واشنطن ومسقط بعد حادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران، والأزمة الأمريكية الإيرانية، وطوال عام 1980 وما شكله من تهديد لاستقرار المنطقة، وما عقب ذلك من غزو الإتحاد السوفيتي لأفغانستان، وانتشار الاحتلال السوفيتي في البلاد، وتصعيد الوضع الدولي حوله⁽³⁾.

وكغيرها من الدول التي تسعى للحفاظ على نفسها كان لا بُدّ لسلطنة عُمان في ظل الخطر الشيوعي المتزايد أن تحمي نفسها، وتوقف المد الشيوعي الزاحف نحو المنطقة، وبأسلوب دبلوماسي بسيط، بررت سلطنة عُمان بعضاً من مواقفها تجاه الحرب الإيرانية - العراقية، فعندما سُئل ممثلو السلطان عن توريد الأسلحة للعراق، ودعم السلطنة لهم ضد إيران، أجابوا بأن

(1) العريمي، 2007، ص30.

(2) الرئيس، 2000، ص 302.

(3) الرئيس، 2000، ص303.

(أي دولة عربية تطلب خدمة فلن نتواري عنها)، مضيفين إلى أن هذه الحرب تشكل قلقاً دولياً عميقاً، وأن عُمان يدعم كل الوساطات الرامية إلى إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية⁽¹⁾.

لم تكن التسهيلات التي منحها عُمان للولايات المتحدة لقاء الحماية المنشودة من الخطر الشيوعي فقط، بل شملت تطوير المرافق العسكرية العُمانية من المطارات والمرافئ التي لا تملك السلطنة القدرة المالية على الإنفاق عليها، بحيث تصبح في مستوى دفاعي قادر على ردع أي هجوم أو احتمال هجوم سوفيتي مباشر، إما عن طريق اليمن الجنوبي أو إثيوبيا، وشمل العرض ذاته، تدريب وتسليح القوات العُمانية بشكل يتلاءم مع تطوير التسهيلات العسكرية الضرورية لحماية أمن البلاد، وقبلت واشنطن بتطوير هذه المرافق بالشكل العسكري المطلوب لقاء إعطائها حق استعمالها، وقد بلغت التكلفة الإجمالية 2 مليار دولار، بحيث أعلنت السلطنة عن استعدادها للتخلي عن هذا الاتفاق إذا التزمت الدول الخليجية بتغطية هذه التكلفة⁽²⁾.

ومن الواضح أن المواقف الرسمية لدول الخليج كانت متباينة تجاه هذه الحرب، لكن السياسة العُمانية كانت الأكثر حياداً. ففي الوقت الذي أبدت فيه دول الخليج توجهها نحو التشدد ضد إيران، التي أصرت على عدم إنهاء الحرب، ورفضت كافة المبادرات السلمية، وخوف تلك الدول من توسع الحرب، وحرصها على الحفاظ على سلامة الملاحة الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز، مارست سلطنة عُمان دور الموازن مستثمرة بذلك علاقاتها الحسنة مع كل الأطراف. ومع تطور الأحداث اقتنعت الدول الخليجية بالسياسة العُمانية فحافظ ذلك على حيادية المجلس الأمر الذي مكن الدبلوماسية العُمانية من لعب دور فاعل في ترميم العلاقات الإيرانية الخليجية⁽³⁾.

حرب الخليج الثانية 1991

عندما غزا العراق الكويت اتجهت بعض الدول في المنطقة إلى تأكيد ضرورة استخدام الحل العسكري، لكن سلطنة عُمان لم ترد استباق الأحداث، وطالبت بالألا يتم اللجوء للخيار العسكري قبل استنفاد كل الوسائل الأخرى إدراكاً منها أن أي عمل عسكري لا بد أن يعتمد الاستعانة بالدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينذر بعودة القوى الأجنبية للتحكم في المنطقة والسيطرة عليها⁽⁴⁾.

وعلى إثر عملية الغزو العراقي، فإن كل ما أمنت به السلطنة من مفاهيم الأمن الخليجي كانت قد انهارت، وأصبح التهديد أكبر مما بُني من أجله مجلس التعاون، فالدول المتحاربة التي تهدد الأمن الخليجي هي دول عربية كان من المفترض أن تكون أساس النظام الأمني الخليجي لا مصدراً لتهديده.

(1) الفاسمي، 1999، ص 108.

(2) الرئيس، 2000، ص 304.

(3) العريمي، 2007، ص 17-18.

(4) العريمي، 2007، ص 19.

عندما انفجرت أزمة العراق والكويت، لم تقف عُمان صامتة بل طالبت بعودة الأوضاع إلى الكويت، وإلى ما كانت عليه قبل الغزو، ورفضت هذا العدوان مطالبية بحل سلمي للأزمة يقوم على أساس القرارات الدولية من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ومنعاً لمزيد من التدخل الأمريكي والأوروبي في شؤون الخليج⁽¹⁾.

وكان الموقف العُماني قد انطلق من ثلاثة محددات رئيسية هي:

– المحدد الإستراتيجي: على خلاف الحرب العراقية الإيرانية، التي كانت حرباً بين دولتين كبيرتين، فإن غزو العراق دولة الكويت كان بهدف محو دولة صغيرة من على خريطة منطقة الخليج العربي، الأمر الذي كان يمثل إخلالاً بتوازن القوى، وينذر بإشعال المزيد من الصراعات الخليجية، فضلاً عن التدخلات الأجنبية، وهما المحظوران اللذان حرصت السلطنة على تجنبهما.

– المحدد الديموغرافي: لا توجد لكل من التكوينات البشرية الكويتية والعراقية امتداداتها في داخل السلطنة، ومن ثمّ فإنّ اندلاع الأزمة ثمّ الحرب كان من شأنهما ألا ينقل السجلات حول مشروعية الغزو إلى داخل الأراضي العُمانية، ومن ثمّ فإنه لن يؤدي إلى الإخلال باستقرارها السياسي.

– المحدد القومي العربي: مثّل هذا المحدد كاجاً أساسياً لمحاولة ترجيح موقف أحد طرفي الحرب بشكل كامل على حساب الطرف الآخر، وخصوصاً مع إدراك خطورة الحرب، وخطورة تداعياتها التي تتمثل في خلخلة أساس الأمن القومي العربي، وصراف الانتباه عن إسرائيل بوصفها المصدر الأساسي لتهديد هذا الأمن⁽²⁾.

على ضوء ذلك تعاملت السلطنة مع هذه الأزمة من منطلق المسؤولية القومية تجاه الطرفين، وهما دولتان في منطقة الخليج، وطالبت السلطنة بانسحاب العراق إلى الحدود، وعودة الحكومة الشرعية للكويت، مُقرّة بذلك بأن الغزو العراقي في 2 أغسطس من عام 1990 هو احتلال لدولة عربية مستقلة تحظى بالشرعية⁽³⁾.

وكانت سلطنة عُمان واضحة في مواقفها، فقد رفضت الغزو العراقي للكويت، إلى جانب رفض التصعيد والقطيعة الكاملة مع العراق، وأيدت الخيارات السلمية لحل الأزمة، وبدأت التحرك بكل هدوء، فهي رئيس مجلس التعاون في تلك الحقبة، وكانت صاحبة مشروع إدانة الغزو في الثامن من آب 1990، الذي ترتب عليه إجراءات لاحقة⁽⁴⁾.

(1) الفاسمي، 2001، ص180.

(2) العريمي، 2007، ص39.

(3) العريمي، 2007، ص40-41.

(4) سعد الدين، 1992، ص15.

النتائج

- يوجز الباحث بعد دراسة معمقة لسياسة عُمان الخارجية ومقارنتها مع دول التعاون الخليجية إزاء أحداث حرب الخليج الأولى والثانية، بما يلي:
- إن السلطنة لا تؤمن بالتبعية والاحتواء، ولكنها تؤمن بقدرة الأحلاف الدولية والإقليمية على توفير الحماية للدولة؛ لأن الدول منفردة لا تستطيع حماية نفسها، وتؤسس علاقاتها على أساس إقامة علاقات سلمية وتعاونية مع كل دول العالم.
 - تدرك السلطنة أهمية موقعها الإستراتيجي، وتسعى للحفاظ على ذلك الموقع، لكنها لا تملك طموحاً قيادياً سواءً على مستوى المنطقة أو النظام الدولي، رغم امتلاكها لمقومات للقيادة فإنها ليست عنصراً فاعلاً في النظام الدولي.
 - يمكن اعتبار سلطنة عُمان ضمن الفئة الأولى لتصنيفات كينيدي: دولة تجارية استفادت من النمو العظيم في الإنتاج العالمي، والاعتماد التجاري المتبادل منذ عام 1945، وهي التي تؤكد سياستها الخارجية على العلاقات السلمية مع المجتمعات الأخرى؛ وبالتالي تسعى إلى تخفيض الإنفاق الدفاعي بما يكفي لحفظ سيادتها.
 - دافع السلطنة الذي يتحكم في ردود أفعالها هو الحفاظ على سيادتها ضد أي تدخل دولي، فيما شكل الردع الفعال لأطماع إيران التوسعية في الخليج الدافع الأهم لدول المجلس ككل. حيث إن الأهداف - تقريباً - متشابهة، لكن الدافع الخليجي أهم من الدافع العُماني، فَعُمان تسعى للمحافظة على وضعها كما هو عليه، فيما دول المجلس تنظر إلى أهمية كبت البروز الإيراني كقوة مؤثرة في المنطقة.
 - تدرك السلطنة - في حرب الخليج الأولى- أنّ أي عداء لإيران لم يكن من مصلحتها، فيما بادرت دول المجلس لطرح مبدأ مقاطعة إيران، وابتعادها النسبي عن الخطر الإيراني، وإيمانها بأن أي تهاون سوف يؤدي إلى ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة.
 - أما عن حرب الخليج الثانية، فإن السلطنة - شأنها شأن بقية دول الخليج - تدرك بأنّ ما حدث هو تعدٍ على الأراضي الكويتية، الذي من شأنه تنامي الدور العراقي في المنطقة، وهو أمر يخلّ بالتوازن الإقليمي.

التوصيات

- يوصي الباحث عند دراسة السياسة الخارجية العُمانية بضرورة
- إجراء دراسات معمقة بخصوص أثر الهوية، الأثر المادي - على سبيل المثال - بسياسة السلطنة الخارجية، خاصة مع قلة المراجع المتاحة بهذا الموضوع.
 - حياد السياسة العُمانية أمر مهم عند دراسة أي أمر متعلق بوضع السلطنة وتأثيرها في النظام الدولي.

References (Arabic & English)

- Abu Lebda, Nazmi. (2001). *Changes in the international system and their impact on Arab national security*. First edition. Dar Al-Kindi, Jordan.
- Al Qasimi, Khalid Bin Mohammed. (1999). *The Omani leadership and its role in building the modern state*. First edition. Modern University Office. Alexandria.
- Al-Araimi, Mohammed bin Mubarak. (2007). *Oman Vision for Gulf Cooperation*. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi.
- Al-Ghurery, Abdul-Abbas. (1999). *Oil and the Political and Economic Development of the Sultanate of Oman: An Applied Study in Geopolitics*. First edition. Dar Al Safa Publishing & Distribution. Oman.
- Al-Khareef, Abdullah Nasser. (2011). *The Sultanate of Oman and Foreign Policy*. <https://tinyurl.com/wkmlbl>
- Al-Naimi, Abdul Rahman Mohammed. (1994). *The Conflict over the Persian Gulf*. House of Konouzliterary. Beirut.
- Al-Rayes, RiadNajib. (2000). *Losing issues: from Iskenderun to the Balkans and from Oman to Chechnya*. First edition. Riyadh Al-Rayyes Books & Publishing. Beirut.
- Al-Taie, Abdel Razek Khalaf Mohammed. (2011). *A reading of the position of the Gulf Cooperation Council states on the Iran-Iraq war. 1980-1988*, <https://tinyurl.com/wuvz5gz>
- Bin Mohammed, Khalid. (2001). *Oman History and Civilization*, 2nd edition. University Library. Beirut.
- Economic profile of Iran. <https://tinyurl.com/wmnbyaj>
- <https://tinyurl.com/oman-economy>

- Kennedy, Paul. (2003). *The rise and fall of the Super powers*. Third Edition. Al Ahlieh for publication and distribution. Oman.
- Mohammed Jassim, Mohammed. (1982). *Iraqi vision of security in the Arabian Gulf in the light of the Iran-Iraq war*. Arab Afaq. Baghdad.
- Mounisi, Ahmed. (2009). *Democratization in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: A Case Study of Bahrain, Oman and Qatar*. Emirates Center for Research and Studies. Abu Dhabi.
- Oman Impact of the Iran- Iraq War, 1980-1988, 1993, <https://tinyurl.com/impact-iran>
- Oman: Omani Role in the Persian Gulf War, 1991, 1993, <https://tinyurl.com/role-GULF>
- The official website of the Ministry of Foreign Affairs of the Sultanate of Oman, "Sultanate's Foreign Policy", <https://tinyurl.com/rel4r5k>
- The Washington Report website. (2006). *Arab Military Capabilities from Washington's Perspective: Sultanate of Oman and the UAE*. <https://tinyurl.com/wqb4j3n>
- Van Dalen, Deobold B Understanding Educational Research: An Introduction. *British Journal of Educational Studies*, (1967) <https://tinyurl.com/r4gd8b7>.
- Zahran, Jamal Ali. (2001). *Crises of the Arab system and mechanisms of confrontation*. First edition. Dar Asshorouq. Cairo.